● أخبار قصيرة



أسيرات الدامون .. مرض وقمع وإهمال طبي

كشف مكتب إعلام الأسرى عن وجود ٨٨ أسيرة فلسطينية في سجن الدامون، بينهن ٢١ معتقلة إدارياً وثلاث قاصرات، إضافةً إلى أسيرتين مصابتين بالسرطان وأخرى تعاني من الزهايمر، وأخرى من ذوات الإعاقة.
وأوضح المكتب أن الأسيرات يتعرضن لانتهاكات متواصلة تشمل العزل الانفرادي والقمع والإهمال الطبي والحرمان من العلاج والملابس والأغطية، مشيراً إلى استمرار اعتقال الأسيرة براءة أبو خديجة رغم حملها في شهرها الخامس.
كما حذر من تفاقم الأوضاع الصحية وانتشار الأمراض الجلدية، خصوصاً الجرب، في ظل نقص مواد التنظيف والتهوية والرعاية الطبية، فضلاً عن حرمان القاصرات من مواصلة تعليمهن.
وتأتي هذه المعطيات وسط مطالبات بتوفير الحماية والرعاية الصحية للأسيرات ووقف الانتهاكات بحقهن.



الهند تنتفض بوجه «ميتا»

شهدت مدن هندية عدة احتجاجات أمام مقار شركة «ميتا»، نظمها أعضاء الجناح الشبابي لحزب المؤتمر المعارض، رفضاً لحذف حسابات لأعضاء الحزب تابعة لهم على منصة «إنستغرام». وتطورت التحركات إلى اشتباكات مع الشرطة، فيما اقتحم متظاهرون مبنى الشركة في حيدر آباد، ورفع آخرون شعارات مناهضة لها في مومباي وجورجرام قرب نيودلهي.
وقال مسؤول في الحزب إن «ميتا» أعادت حسابين بعد الاحتجاجات، بينما لا تزال آلاف الحسابات مقيدة، بينها حسابات لصحفيين ومؤثرين منتقدين للحكومة.
وتأتي التصعيد وسط جدل متزايد بشأن حرية التعبير في الهند، إذ كشفت بيانات الشركة تقييد أكثر من ٥,٤ ملايين منشور أو حساب في النصف الأول من عام ٢٠٢٦، استناداً إلى القوانين المحلية.

مؤتمر مدريد تدعو لوقف تسليح الاحتلال ومحاسبته

اختُتمت في العاصمة الإسبانية مدريد أعمال المؤتمر الأوروبي الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يومي ٢٠ و٢١ نوفمبر/تشرين الثاني، بمشاركة شخصيات سياسية وبرلمانية وحقوقية وأكاديمية من دول عدة، بينها المقررة الأممية فرانشيسكا ألبانيزي.
ودعا المشاركون الحكومات الأوروبية إلى وقف تصدير الأسلحة والتعاون العسكري مع الاحتلال الصهيوني، والانتقال من الإدانات السياسية إلى إجراءات عملية لمحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والانتهاكات بحق الفلسطينيين. كما شدد المؤتمر على تفعيل آليات القانون الدولي، وتوسيع حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، وتعزيز الضغط الشعبي والسياسي على الحكومات الأوروبية. وأكد البيان الختامي ضرورة دعم حقوق الشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال والاستيطان، وضمان حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.

العدالة الأوروبية أمام اختبار المساءلة

من بيروت إلى برلين.. تفجيرات البيجر تلاحق الموساد قضائياً



الوفاق/ تعود جريمة تفجيرات أجهزة الاتصال في لبنان، التي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، إلى واجهة المشهد السياسي والقانوني الدولي، مع تقديم المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان (ECCHR)، ومقره برلين، شكوى جنائية إلى مكتب المدعي العام الاتحادي الألماني، بالتحقيق مع الرئيس السابق لجهاز الموساد ديفيد برنياع، والنظر في إصدار مذكرة توقيف بحقه في حال دخوله الأراضي الألمانية. وتأتي هذه الخطوة في سياق محاولات متزايدة لملاحقة المسؤولين الصهاينة أمام القضاء الدولي والوطني، على خلفية العمليات العسكرية والأمنية التي أوقعت أعداداً كبيرة من الضحايا المدنيين في لبنان وفلسطين.
ولا تقتصر أهمية هذه الخطوة على استهداف شخصية أمنية صهيونية رفيعة المستوى، بل تتجاوز ذلك إلى مساءلة طبيعة العمليات الاستخباراتية الصهيونية، وحدود توظيف التكنولوجيا في الحروب، ومدى المسؤولية الجنائية للقادة المشتبه في تورطهم في التخطيط لعمليات قد تشكّل انتهاكاً لقواعد القانون الدولي الإنساني. فالقضية لا تتعلق بمجرد تفجير أجهزة إلكترونية، بل تطرح إشكالية أعمق: إلى أي مدى يمكن تحويل أدوات الحياة اليومية إلى وسائل قتل واسعة النطاق، ثم التذرع بالاعتبارات الأمنية لتجنب المساءلة القانونية؟

من قيادة الموساد إلى قفص الاتهام.. برنياع تحت طائلة الملاحقة

تقدّم المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان بشكوى جنائية رسمية إلى النيابة العامة الاتحادية الألمانية، مطالباً بفتح تحقيق بشأن المسؤولية الجنائية المحتملة لديفيد برنياع عن تفجيرات أجهزة البيجر والاتصال اللاسلكي في لبنان. إذ تولى رئاسة الموساد خلال فترة تنفيذ العملية، فيما تشير المنظمة الحقوقية إلى أن له دوراً أساسياً في التخطيط للتفجيرات وتنفيذها، استناداً إلى تصريحات منسوبة إليه ومعلومات أوردتها في شكواها.
وطالب المركز الألماني السلطات القضائية باتخاذ الإجراءات اللازمة للنظر في توقيفه في حال وصوله إلى ألمانيا، حيث كانت مقررة له زيارة إلى برلين في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦، للمشاركة في فعالية داخل البرلمان الألماني.
وقال ألكسندر شوارتز، المدير المشارك لبرنامج الجرائم الدولية والمساءلة القانونية في المركز، إن ألمانيا لا ينبغي أن توفر منصةً لأشخاص يُشتبه في ارتكابهم جرائم حرب، مشيراً إلى أن تفخيخ آلاف أجهزة الاتصال وتفجيرها بعد توزيعها، من دون معرفة أماكن وجودها لحظة الانفجار، يثير مخاطر جسيمة تتعلق بإصابة المدنيين وقتلهم.

تفجيرات البيجر.. مدنيون في دائرة الاستهداف

في ١٧ و١٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٤، شهد لبنان سلسلة انفجارات متزامنة استهدفت أجهزة النداء والاتصال اللاسلكي التي كانت قد وُزعت على مجاهدي من حزب الله. ولم تقتصر الانفجارات على مواقع عسكرية أو ساحات مواجهة، بل وقعت داخل المنازل والمتاجر والمستشفيات والشوارع والأماكن العامة، ما أدى إلى سقوط ضحايا في بيئات مدنية يصعب فيها التحكم بنطاق الأضرار.
ووفق الأرقام التي أوردها المركز الحقوقي، أسفرت التفجيرات عن استشهاد ٣٧ شخصاً على الأقل وإصابة أكثر من ٣٤٠٠ آخرين، بينهم أطفال وعاملون في القطاع الصحي ومدنيون لا تربطهم بالعمليات العسكرية صلةٌ مباشرة.
ولم تكن الإصابات مجرد جروح عابرة، بل شملت حالات بتر للأطراف وفقدان البصر وتشوهات جسدية خطيرة، فضلاً عن الآثار النفسية والاجتماعية التي لحقت بالناجين وعائلات الضحايا.

تفخيخ أجهزة الاتصال.. انتهاك لقواعد القانون الدولي؟

تستند الشكوى الألمانية إلى قواعد القانون الدولي الإنساني، التي تفرض على أطراف النزاعات المسلحة التمييز بين المقاتلين والمدنيين، وبين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية، كما تحظر الهجمات العشوائية والهجمات التي تتسبب بأضرار مدنية مفرطة مقارنة بالميزة العسكرية المتوقعة. وتكمن خطورة هذه العمليات في أنها لا تستهدف أجهزة الاتصال فقط، بل تحوّل وسائل مدنية قد تكون موجودة في أي مكان إلى أدوات تفجير عشوائي، بما يجعل المدنيين عرضة للخطر دون تمييز أو إمكانية للتنبؤ بمكان وقوع الانفجار.
ويثير تساؤلات جدية حول مدى احترام مبدأ التمييز والتناسب، وحظر الهجمات العشوائية، والمسؤولية القانونية عن تعريض حياة المدنيين للخطر.

من نفّذ ومن خطّط؟ المسؤولية الجنائية تطارد دوائر القرار

من أبرز الجوانب التي تمنح القضية أهميتها أنها تستهدف مسؤولاً سابقاً في جهاز استخباراتي صهيوني، وليس مجرد منفذين ميدانيين للعملية. فالقانون الجنائي الدولي لا يحصر المسؤولية في الشخص الذي نفّذ التفجير أو نفذ العملية بصورة مباشرة، بل يمكن أن تمتد إلى الأشخاص الذين ساهموا في التخطيط أو إصدار الأوامر أو المساعدة أو المشاركة في ارتكاب الجرائم، متى توافرت الشروط القانونية والأدلة المطلوبة.
وفي حالة برنياع، تسعى المنظمة الألمانية إلى إثبات وجود صلة جنائية بين موقعه القيادي ودوره في العملية، ومدى علمه بطبيعة الأسلوب المستخدم والنتائج المحتملة على المدنيين. وهذا يفتح الباب أمام اختبار مبدأ بالغ الأهمية، وهو أن المناصب العليا داخل الأجهزة الأمنية والاستخباراتية لا تشكل حصانة مطلقة من المساءلة.

تفتح الشكوى ضد ديفيد برنياع الباب أمام ملاحقة قيادات الموساد قضائياً على خلفية تفجيرات البيجر في لبنان، وتكرّس مبدأ المحاسبة الجنائية مهما علت المناصب الاستخباراتية

لكن من الضروري التمييز بين تقديم الشكوى والنظر في إصدار مذكرة توقيف أو صدور حكم بالإدانة. فالشكوى تمثل طلباً للتحقيق، ولا تعني أن النيابة الألمانية تبنت الاتهامات أو أن القضاء أثبت مسؤولية برنياع. ويظل الفصل في هذه المسائل من اختصاص السلطات القضائية، بناءً على الأدلة والمعايير القانونية.

لا حصانة خارج الحدود.. الولاية القضائية العالمية تلاحق جرائم الحرب

تستند المنظمة الحقوقية في تحركها إلى قانون الجرائم ضد القانون الدولي في ألمانيا، الذي يتيح ملاحقة مرتكبي جرائم دولية خطيرة، بما فيها جرائم الحرب، حتى عندما تكون الوقائع قد حدثت خارج الأراضي الألمانية.
ويُعرف هذا المبدأ بالولاية القضائية العالمية، وهو يمنح المحاكم الوطنية إمكانية النظر في جرائم محددة تمس المصالح الإنسانية والقانونية للمجتمع الدولي بأسره، بصرف النظر عن مكان ارتكابها أو جنسية مرتكبيها وضحاياها، مع مراعاة الشروط والإجراءات القانونية الخاصة بكل دولة. وتكتسب ألمانيا أهميةً خاصة في هذا الملف، إذ يضعها وجود شكوى تتعلق بتفجيرات لبنان أمام مسؤولية دراسة الوقائع والأدلة، وتحديد مدى توافر الشروط القانونية اللازمة لفتح التحقيق والملاحقة. كما أن القضية تطرح اختباراً لمصداقية الخطاب الأوروبي بشأن حماية المدنيين ومكافحة الإفلات من العقاب. فالمبادئ القانونية لا تكتسب قيمتها من إعلان الالتزام بها فقط، وإنما من تطبيقها على الوقائع والأشخاص دون انتقائية.

العدالة الأوروبية أمام اختبار المساءلة

لم تكن الانتقادات المتعلقة بتفجيرات البيجر محصورة بالمنظمة الألمانية، إذ سبق أن أثارت العملية ردود فعل حقوقية وأممية، مع دعوات إلى التحقيق في مدى توافقها مع قواعد القانون الدولي الإنساني. وقد ركزت هذه الانتقادات على الطبيعة الواسعة للانفجارات، ووجود ضحايا مدنيين، وخطورة تفجير أجهزة موزعة على نطاق جغرافي واسع وفي ظروف لا يمكن فيها ضمان عدم وجود مدنيين بالقرب منها. كما أثارت منظمات حقوقية، بينها منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، مخاوف بشأن استخدام وسائل تفجير مخفية في أغراض يومية، وما يمكن أن يترتب على ذلك من انتهاكات للقواعد التي تحظر الوسائل والأساليب القتالية التي تعرض السكان المدنيين لمخاطر غير قابلة للسيطرة.
ختاماً، تشكّل الشكوى المقدمة ضد ديفيد برنياع خطوةً مهمةً في مسار ملاحقة المسؤولين الصهاينة عن تفجيرات البيجر في لبنان، وتكريس مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية، حتى في أعلى المستويات الاستخباراتية. وتبقى الخطوة الألمانية اختباراً حقيقياً لجدية القضاء الدولي في مواجهة الإفلات من العقاب.

احتجاجات وإضرابات تضرب فرنسا وإيطاليا بسبب الغلاء

تتصاعد موجة الغضب الاجتماعي في أوروبا، مع اتساع الاحتجاجات والإضرابات في فرنسا وإيطاليا، احتجاجاً على ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية وتدهور الخدمات العامة، في مشهد يكشف حجم الضغوط الاقتصادية التي تواجه المواطنين، ويضع الحكومتين أمام تحديات متزايدة.
في إيطاليا، شهدت البلاد الجمعة ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٦ إضراباً عاماً لمدة ٢٤ ساعة، هدد بتعطيل المدارس والمستشفيات ووسائل النقل المحلية، استجابةً لدعوة الاتحاد العام الإيطالي للعمل (CGIL)، أكبر نقابة عمالية في البلاد، التي دعت إلى مظاهرات في أكثر من ١٠٠ مدينة.
وامتدت التحركات من ميلانو وتورينو شمالاً إلى روما ونابولي وباليرمو جنوباً، بمشاركة العمال والطلاب، للمطالبة برفع الأجور وخفض تكاليف المعيشة وتحسين الخدمات العامة وتعزيز الحماية الاجتماعية. كما طالب المحتجون بتغييرات في السياسات الاقتصادية ومشروع موازنة ٢٠٢٧ الذي قدمته حكومة جورجيا ميلوني.
وتأتي هذه التحركات وسط ارتفاع التضخم إلى ٥,٥٪ في أكتوبر/ تشرين الأول، مقابل ٤,٢٪ في سبتمبر/ أيلول، وهو أعلى مستوى منذ أغسطس/ آب ٢٠٢٣، مدفوعاً بارتفاع أسعار الطاقة، قبل انتقال الضغوط إلى الغذاء والنقل.
وفي فرنسا، خرج عشرات الآلاف للأسبوع السادس على التوالي، احتجاجاً على الغلاء ورفضاً لمشروع قانون يمنح الشرطة حماية قانونية أوسع عند استخدام الأسلحة. وقدرت وزارة الداخلية المشاركة بنحو ١٠٦ آلاف شخص، بينهم ٢٤ ألفاً في باريس، بينما رفعت اتحادات طلابية العدد إلى ٢٠٠ ألف.
وانضمت النقابات والطلاب وحركة السترات الصفراء إلى الاحتجاجات، وسط اتهامات للشرطة باستخدام القوة المفرطة ومطالب بمحاسبة الأجهزة الأمنية.



قيود ترامب على الهجرة تهدد أميركا بنزيف الكفاءات

تتزايد تداعيات تشديد إدارة دونالد ترامب سياسات الهجرة، مع اتجاه مهندسين ومتخصصين في قطاع التكنولوجيا إلى مغادرة الولايات المتحدة، بعدما تحولت التأشيرات وإجراءات الإقامة إلى مصدر قلق يهدد مستقبلهم المهني والعائلي.
وتجسد تجربة مهندس البرمجيات الهندي ياش شارما، الذي عمل لدى شركة غوغل ست سنوات، هذا التحول، إذ قرر الانتقال إلى بريطانيا الشهر المقبل، رغم عدم حصوله على وظيفة هناك، بسبب التغييرات المتكررة في قواعد التأشيرات وصعوبة الحصول على الإقامة الدائمة. ووصف الولايات المتحدة بأنها «سجن ذهبي»، في إشارة إلى الفجوة بين الفرص المهنية المتاحة وانعدام الاستقرار القانوني.
ولم تتوقف تداعيات هذه السياسات عند العاملين، بل امتدت إلى شركات التكنولوجيا الأميركية. فقد أبلغت شركة «آي بي إم» موظفيها وقف رعاية تأشيرات العمال الأجانب لمعظم الوظائف في قسم الاستشارات، فيما تدرس شركة «فلاي واير» نقل مزيد من أنشطة التوظيف والتطوير إلى الخارج. كما تواجه شركات مثل مايكروسوفت وأدوبي قيوداً على المشاركة في برامج رعاية طلبات الإقامة الدائمة. وصعّدت إدارة ترامب إجراءاتها ضد الهجرة القانونية، بما فيها برنامج تأشيرات H-1B المخصص للعمال ذوي المهارات العالية، عبر فرض رسوم مالية مرتفعة ومتطلبات إضافية، بينها رسوم تصل إلى ١٠٠ ألف دولار على بعض طلبات التأشيرات الجديدة، في خطوة أثارت مخاوف الشركات والموظفين الأجانب. وتبرر واشنطن التشدد بحماية العمال، لكن القيود تهدد استقطاب الكفاءات وتضعف تنافسية الاقتصاد الأميركي في التكنولوجيا والابتكار.

